

من اجل أن تبقى المؤسسات العربية قائمة، من اجل أن تبقى القدس عربية فلسطينية إسلامية مسيحية
"اشتر زمنا في القدس"

آب 2022

ورقة حقائق حول التعليم في القدس

مقدمة

على مدى 55 عاما، ناضل المقدسيون، من خلال مؤسساتهم التعليمية، للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيزها. وصمدوا، وتحملوا في سبيل ذلك صعوبات جمّة، بما فيها القبول بأقل الإمكانيات، ووجود أولادهم في مبانٍ غير مؤهلة في الأساس لتكون مدارس، بل بمبانٍ سكنية، ومساحات ضيقة، ودون توفر ساحات للعب، أو مرافق تعليمية متخصصة. رغم هذا الصمود، إلا أنّ المشهد الطاعي اليوم هو مشهد القلق الذي يسيطر على كافة المهتمين بالحفاظ على هوية العملية التعليمية التعلمية في القدس. ويعود سبب القلق الأساسي إلى خطة الاحتلال الهادفة إلى استبدال المنهاج الفلسطيني في مدارس القدس كافة بالمنهاج الإسرائيلي.

ولا تقتصر مخاطر استبدال المنهاج الفلسطيني بمنهاج إسرائيلي على احتمالات فقدان الهوية الفلسطينية، وتهيئة طلبة القدس ليكونوا مناسبين للعمل في مؤسسات الاحتلال، وخدمة أهدافه دون وعي، مضطرين لذلك من أجل الحفاظ على لقمة العيش؛ بل تشمل تلك المخاطر أيضا فقدان جودة التعليم على مستوى الصفوف الدنيا، وعدم الحصول، بالضرورة، على النتيجة المتوقعة في الصفوف العليا.

توزيع الطلبة في القدس خلال العام الدراسي 2021/2022

وفق مديرية التربية والتعليم التابعة للأوقاف العامة في القدس، وصل عدد طلبة القدس الفلسطينيين في العام الدراسي 2021/2022 إلى 98,426 طالب وطالبة، منهم 45,426 طالب وطالبة ملتحقون بالمدارس التابعة للإدارة الفلسطينية (تعلم منهاج فلسطيني)، وموزعون ما بين المدارس الخاصة

(33,817 طالب وطالبة) ومدارس الأوقاف (10637)، ومدارس وكالة الأونروا (972)، وجميعهم يتعلمون المنهاج الفلسطيني الأصلي.

وهناك حوالي 53,000 طالبا وطالبة يذهبون لمدارس البلدية والمعارف والمقاولات التابعة لإدارة الاحتلال، منهم حوالي 13,000 يتعلمون منهاج الاحتلال (البيجروت) والباقي تفرض عليهم إدارة الاحتلال تعلم منهاج محرف عن المنهاج الفلسطيني الأصلي، تخلو منه كل مضامين ورموز الهوية الوطنية الفلسطينية التي تشكل العمود الفقري لبنية المنهاج العامة.

توجه الطلبة للبيجروت: أسباب وحقائق حول جودة التعليم

يُشار إلى أنّ حوالي 13% من الطلبة في القدس يدرسون منهاج البيجروت. وتعود الأسباب، بالأرجح، إلى قيام الأهل، -الذين يُظهر أولادهم تدنيًا في التحصيل في المسار الفلسطيني-، بنقل أولادهم لمسار البيجروت، الذي يوفر تخصصات أكثر اتساعًا، ويعتقد بعض الأهالي أنه أسهل للطلبة الذين لا يستطيعون رفع تحصيلهم في المسار الفلسطيني. بينما هناك طلبة يتوجّهون لمسار البيجروت لرغبتهم في تخصص التكنولوجيا، أو ظنًا من الأهل أنّ نظام البيجروت سيوفر فرص التحاق أفضل بسوق العمل. ويرى بعض الأهل أنّ منهاج البيجروت أقوى من المنهاج الفلسطيني، ويعطي الطلبة مساحة تفكير أكبر، فيما يذكر البعض أنّ فرصة الحصول على علامات جيدة في البيجروت أفضل من تلك في التوجيهي، لأنّ فرص الغشّ في الامتحان الأول كبيرة.

ولكن من المهم الاطلاع على الوضع الحقيقي للبيجروت، والذي تعكسه النتائج على مستوى الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني. إذ تشير النتائج إلى ضعف تحصيل الطلبة الفلسطينيين في امتحان البيجروت العربي بالمقارنة مع الطلبة الإسرائيليين الذين يتقدمون للبيجروت العبري. وتشير نتائج امتحان البيزا للعام 2018 إلى فجوة بين الطلبة العرب والطلبة اليهود، تصل إلى أربع سنوات تعليمية في مجال العلوم والرياضيات لصالح الطلبة اليهود، وإلى خمس سنوات في اللغة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ لدى الطلبة العرب، الذين يتقدمون للبيجروت، حظوظًا أقل من حظوظ الطلبة اليهود في النجاح في الامتحان، وبالتالي الوصول للجامعات. فوفق دراسة صادرة عن الباحثة سميرة عليان، في العام 2020، بعنوان "التربية والتعليم والبحث العلمي"، فإنه، رغم وجود ارتفاع في نسب الناجحين في البيجروت بين العرب واليهود على مر السنين، إلا أنّ الفوارق بينهم ما زالت كبيرة. فقد نجح 64% من الطلبة اليهود المتقدمين إلى البيجروت في سنة 2000، مقارنة مع نجاح 45% من

المتقدمين العرب. وتحسّنت هذه النسب في سنة 2017، لكن مع بقاء الفوارق، حيث نجح 80% من المتقدمين اليهود، في حين نجح 64% فقط من المتقدمين العرب.

وتشير دراسة للمركز العربي للدراسات التطبيقية (مدى الكرمل)، صادرة في العام 2021، بعنوان "النيوليبرالية في جهاز التعليم العربي في إسرائيل"، إلى أنّ الطلاب العرب واليهود في دولة الاحتلال على حدٍ سواء، يندرجون في أدنى سلّم التحصيل العلميّ في مواضيع العلوم والرياضيات واللغة الأم. وأنّه رغم محاولات دولة الاحتلال التعديل في المساقات، بناءً على نتائج بيزا 2015، إلّا أنّ محاولاتها باءت بالفشل. إذ أظهرت النتائج تراجعاً في تحصيل الطلبة في العام 2018 عن العام 2015. فيما أشارت الدراسة إلى نتائج تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام 2016، التي تؤكّد وجود فجوات كبيرة بين المواطنين اليهود والعرب في المهارات التكنولوجية المتطورة، حيث إنّ 33% من البالغين العرب يفتقرون إلى المعرفة الأساسية في مهارات الحاسوب، مقابل 9% من البالغين اليهود.

من الجدير ذكره أن جودة التعليم والمساقات المتاحة مرتبطت بالموازنات، فوفق الدكتور يوسف جبارين وهو عضو كنيسة سابق، فهناك فجوة بين المبلغ المخصص لطالب يهودي مقارنة بالطالب العربي تصل إلى 18 ألف شيكل لصالح الطالب اليهودي أي تصل الفجوة في الموازنة بين مدرسة يهودية تضم 600 طالب ومدرسة عربية تضم 600 طالب إلى 11 مليون شيكل سنوياً لصالح المدرسة اليهودية.

أما في القدس فمحاولات جذب الطلبة لتعلم منهاج البجروت بكافة السبل تعود إلى احتياج دولة الاحتلال لعمالة رخيصة نسبياً تخدم مجتمعها وأهدافها. ففي القدس، وفي حال استمرّ النمو السكانيّ وسلوك الهجرة على ما هو عليه اليوم، فيتوقّع أن تكون ديموغرافية القدس خلال بضع سنوات كما يلي: 45% من السّكان فلسطينيون، و45% يهود متديّنون يعملون في وظائف محدودة، و10% يهود علمانيّون. وبما أنّ جَلّ القوّة العاملة تتوفّر لدى الفلسطينيين، فستعزّز إسرائيل، بالتالي، سعيها في توجيه أهداف التّعليم لتخدم أهدافها الاقتصادية والاستعمارية، مستخدمة التّربية القائمة على الفردانية، وتفضيل مصلحة الفرد على الجماعة، ومحو الرواية الفلسطينية، وزرع الشّعور بالدونية لدى الفلسطينيين.

ويمكن بالتالي تلخيص أهم المخاطر الناتجة عن تعليم منهاج الاحتلال بالآتي:

1- نزع الفلسطيني عن هويته، وعدم تعليمه تاريخه وروايته، مقابل تعليمه الرواية الصهيونية. فعلى سبيل المثال لا يوجد استخدام لكلمة فلسطيني أو فلسطين في منهاج الاحتلال، وهناك

إشارة فقط للهوية العربية للفلسطينيين، وتصورهم المناهج على أنهم أقلية موطنهم بلاد العرب وليس لهم جذور في فلسطين. هذا بالإضافة لزرع الشعور بالدونية والتبعية للأغلبية اليهودية.

2- الوصول بالطلبة لجودة تعليم ضعيفة، ففي الداخل الفلسطيني كما ذكر سابقا هناك فجوة تصل ل 4 سنوات في العلوم والرياضيات وخمس سنوات في اللغة ما بين الطلبة العرب واليهود لصالح الطلبة اليهود.

3- تحويل الفلسطينيين إلى أيدي عاملة رخيصة تخدم مؤسسات الاحتلال واقتصاده.

المخاطر التي تواجه المدارس الفلسطينية التي تعلم المنهاج الفلسطيني

وتكمن الخطورة الحقيقية في أنّ دولة الاحتلال عملت في السنوات الماضية، على توفير الخدمات التعليمية في مدينة القدس عبر شرائها من المدارس الخاصة الفلسطينية. وبالتالي، بدأت المدارس الخاصة بالاعتماد على مؤسسات دولة الاحتلال في موازنتها. ولم تعارض هذه المؤسسات الرسمية، خلال السنوات الأولى، أمر تعليم المنهاج الفلسطيني، إلا أنها بدأت مؤخراً بإجراء تضييقات على تلك المدارس الخاصة سعياً لإغلاقها. وبالفعل، توقفت عن شراء الخدمات التعليمية من عدد من تلك المدارس، وباتت المدارس غير قادرة على تغطية تكاليفها بالكامل. فيما بدأت مؤخراً بتهديد مدارس بالإغلاق التام في حال استخدمت مقررات المنهاج الفلسطيني الأصيل. من ناحية أخرى، فإن رقابة مؤسسات دولة الاحتلال ذات الطابع البوليسي على المدارس الفلسطينية التي تشتري منها الخدمات عالية جداً، وتتضمن منع تلك المدارس من إقامة أي مظاهر وطنية، كرفع العلم الفلسطيني، أو تعليم الطلبة أغاني تراثية ووطنية. كل ذلك إلى جانب تحريف مؤسسات الاحتلال للمنهاج الفلسطيني، حيث أزلت منه كلّ ما يتعلّق بالرواية والرموز الفلسطينية. كما أنّها بدأت، خلال السنوات الأخيرة، بالاشتراط على أيّ مدرسة جديدة أن تتعلّم المنهاج الإسرائيلي.

ومع توفير دولة الاحتلال لأبنية جديدة تحت ضغط قرارات المحاكم، فإنّها، غالباً، تستغني عن المدارس الخاصة، وستتوقّف عن الدّفع لها، ما يعني احتمال إغلاق العديد منها لعدم قدرتها على تغطية تكاليفها. وإذا ما حصل ذلك، وسيطرت إسرائيل على التّعليم في القدس، فإنّها ستتحمّك بالمضمون والمفاهيم والجودة. ويمكننا، بعد سنوات قليلة، أن نشهد تدهوراً في جودة التّعليم داخل المدارس.

التحديات أمامنا كفلسطينيين للحفاظ على هوية أولادنا في القدس

أولاً: تحديات الحفاظ على تعليم المنهاج الفلسطيني: تختلف التحديات من فئة لفئة في المجتمع الفلسطيني كالاتي:

1- تحدي أهالي الطلبة ومدراء المدارس التي تسيطر عليها بلدية الاحتلال (فيها 55% من الطلبة): ويتمثل في الحفاظ على تعليم المنهاج الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب من الأهالي المطالبة بشكل جماعي تعليم أولادهم المنهاج الفلسطيني.

2- تحدي المدارس الأهلية وخاصة التي تتلقى رسوما من بلدية الاحتلال (فيها 34% من الطلبة): ويكمن في الحفاظ على استقلاليتها، وتمكنها مع الوقت من تغطية تكاليفها من دون رسوم من بلدية الاحتلال، وتطوير مبانيها، وبرامجها لتتمكن من الحفاظ على أعداد طلبتها والاستمرار في تعليم المنهاج الفلسطيني، وهذا يتطلب دعمها بشكل كبير في تكاليفها الجارية والتطويرية.

3- تحدي مدارس الأوقاف العامة والأونروا (فيها 11% من الطلبة): ويكمن في تطوير مبانيها وبرامجها وتوفير مدارس مجانية إضافية في المدينة.

ثانيا: تحدي توفير المقاعد الدراسية

إن المساحات المتوفرة في المدارس ضمن المظلة الفلسطينية في الحالة المثالية تكفي ل 31,500 طالب وطالبة، لكنها تخدم حوالي 45,500 طالب وطالبة. وتعاني المدارس من إحتياجات صيانة وترميم دورية حيث أن العديد منها تقع في مباني قديمة.

يستغل الاحتلال عدم توفر مقاعد دراسية كافية في الجانب الفلسطيني، ويقوم بفرض منهاج البيجروت على كل مدرسة جديدة يقوم ببنائها. بالتالي حاجتنا تتضمن:

1- إضافة 560 صف لتستوعب 14 ألف طالب تمثل الفارق بين ما يفترض أن تستوعبه المدارس القائمة وما تستوعبه الآن.

2- إضافة 80 صف سنويا لأستيعاب الزيادة السنوية في عدد الطلبة والبالغ 2000 طالبا وطالبة.

ⁱ <https://www.palestine->

[studies.org/sites/default/files/bookspdf/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A.pdf](https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/bookspdf/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A.pdf)

ⁱⁱ <https://mada-research.org/wp-content/uploads/2021/01/NL-AgbariaJaraisy-Education.pdf>